

دور البنوك في إنعاش النمو الاقتصادي مقاربة كمية لحالة الجزائر (1970 - 2010)

زاوي بومدين

باحث دكتوراه

عضو مخبر البحث في التنمية المحلية

و تسيير الجماعات المحلية

جامعة معسكر

z.boumedienn@gmail.com

الملخص:

إن للمؤسسات المالية باختلاف أنواعها دورا مهما في إنعاش التنمية الاقتصادية داخل أي مجتمع و هذا من خلال توفير التمويل الكافي لدعم الاقتصاد خصوصا النشاطات الحساسة التي تكون في بداية مراحلها، ولم تظهر أهمية العوامل النقدية والمالية والتي من ضمنها الائتمان المصرفي كأحد عوامل الاستقرار والتنمية إلا في أوائل الثلاثينات إذ كان الرأي السائد قبل ذلك أن للتغيرات النقدية والمالية أثرا على مستويات الأسعار و الأجور ولكن آثارها على الإنتاجية محدودة ومع ظهور أفكار المدرسة الكينزية عقب الكساد الاقتصادي في غرب أوروبا وأمريكا اتضح إن للمتغيرات النقدية أهمية في إحداث تغيرات جوهرية في مستويات الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي هذا ما دفعنا إلى محاولة دراسة صحت أو نفي هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة إحصائية لفترة من 1970 إلى غاية 2010 مع الاعتماد على مجموعة من المتغيرات منها ما هو تابع لنشاط المؤسسات البنكية من جهة و منها ما يمكن الاعتماد عليه في تقييم درجة النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: (التمويل البنكي للاقتصاد - القروض الموجهة للقطاع العام - القروض الموجهة للقطاع الخاص-الناتج الداخلي الخام).

مقدمه: يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم فهو مؤشر عام يشير إلى الوضعية الاقتصادية للدولة كما انه يلعب دورا كبيرا في تحسين مستوى معيشة السكان توفير فرص عمل و الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج و من أجل بلوغ هذا يجب توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على دفع عجلة النمو بالشكل و الحجم المناسب من بين أهم هذه العوامل توفر الموارد المالية الكافية لتمويل الاستثمار و تحقيق الزيادة في الدخل و الإنتاج.

إن مشكلة النمو الاقتصادي هو انخفاض الاستثمار و انخفاض الاستثمار سببه قلة نسبة التمويل نتيجة لتدني مستوى الادخار و انخفاض الادخار ناتج عن انخفاض الدخل و ارتفاع الميل الحدي الاستهلاك وهذا ما يعرف في الاقتصاد بالحلقة المفرغة للفقر و نظرا لأهمية تتوافر مؤسسات مصرفية قادرة على تجميع المدخرات و توجيهها للاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي، انطلاقا من هنا ارتأينا دراسة العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين من أجل معرفة مدى التأثير المتبادل بين التمويل البنكي و النمو الاقتصادي و كذلك محاولة الوصول إلى:

- 1- تحليل و قياس اثر حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) و ذلك خلال فترة (1970-2012).
- 2- معرفة مدى الأهمية الإستراتيجية لقطاع البنوك و دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي و توجيه أصحاب القرار على جميع المستويات من أجل الاهتمام أكثر بهذا القطاع.

1-علاقة التمويل البنكي بالنمو الاقتصادي: لقد انقسم رواد الفكر الاقتصادي منذ البداية حول قضية مدى مساهمة المؤسسات البنكية في النمو الاقتصادي و كان من بين الأوائل الذين اهتموا بدراسة هذه العلاقة هم (Hicks 1969 -Bagehot 1873) اعتمدوا على فكرة أهمية الخدمات البنكية (القروض) في تمويل النشاطات الصناعية وقد بين عدد كبير من الأدبيات الحديثة علاقة قوية و إيجابية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و هناك شواهد بان مستوى النمو المالي مرتبط بالنمو الاقتصادي المستقبلي، كما تكلم (Shumpeter 1934) في كتابه "نظريات التنمية الاقتصادية" إن القروض البنكية سوف تساهم في دعم الابتكار و التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط، ولكن يبقى الاختلاف قائما بخصوص أهمية القطاع التمويلي في إحداث التنمية حيث يعتقد (Robinson 1952) إن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى خلق و تنمية القطاع

المال البشري الذي هو محرك أي نمو و السؤال الذي يطرح هو كيف يمكننا ترشيد منح القروض من أجل المحافظة على نسبة الادخار مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على تطور رأس المال البشري؟.

أن النماذج الحديثة ومن أبرزها تلك التي أعدها (Greenwood et Jovanovic 1990) و (Smith et Bencivenga 1991) وقد أثبتت أن إصلاح المنظومة البنكية من خلال تبني سياسات تنموية داخلية هدفها إنعاش المؤسسات المالية و دفعها إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج و الإنتاجية الحدية لرأس المال من خلال تحفيز المدخرين على توظيف جزء أكبر من ثروتهم في مشاريع منتجة و في تمويل تقنيات ذات مخاطر أكبر و لكن ذات إنتاجية أعلى فعلى صعيد التسلسل الزمني الإصلاحات فقد شدد (Edwards 1989) على أهمية القيام أولا بتحرير الأسعار المحلية غير المالية و التجارة الدولية بغية التأكد من انسياب التدفقات المالية نحو استثمارات غير مشبوهة نتيجة التحرير اللاحق أما بخصوص البيئة التنظيمية فقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن التنظيمات الضعيفة خاصة حينما تتزامن مع إجراءات التحرير المالي الداخلي و الخارجي حسب رأس المال تجتذب معا سوقين : سوق القطع و السوق المالية الأمر الذي من شأنه خلق عدم الاستقرار في الاقتصاد الجزئي و يمثل ذلك إحدى الحالات النادرة التي يلحق التمويل فيها الضرر الفعلي بالنمو.

1-2 دور ومساهمة النظام المصرفي في عملية النمو: لقد شهدت آراء و أفكار الاقتصاديين عبر مر التاريخ انقسامات في مدى مساهمة البنوك من أجل إنعاش النمو الاقتصادي وكانت هذه الأبحاث تحتوي على تقييمات للأفكار والاتجاهات التي طرحت بهذا الشأن وكانت تلك الأفكار تدور حول ثلاثة محاور متعارضة في النمو، حيث أكد البعض على أهمية النظام المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، و يرى البعض الآخر التقليل من أهمية ذلك، وبالموازاة من كل هذا يوجد اتجاه ثالث يؤكد دور النظام المصرفي في إحداث النمو ولكنه و في نفس الوقت لا ينفي إمكانية قيام النمو دون مشاركة النظام المصرفي في ذلك، و من أجل هذا الاختلاف سوف نتناول أهم الدراسات التي حاولت إبراز هذا الاختلاف.

لقد عالج كل من (Adelemane et Morisse) حقيقة مساهمة البنوك في التنمية من خلال نموذج كمي يعتمد على متغيرات تحدد التنمية الاقتصادية المرغوبة من طرف الدولة، وقد شملت دراستهم (74) دولة نامية خلال الفترة 1950-1963، حيث تم تقدير الأثر النسبي لنمو (39) متغيرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا على

البنكي و ليس العكس نفس الشيء بالنسبة إلى (Lucas 1988) فيعتقد أن الاقتصاديين يبالغون بأهمية دور القطاع المالي في إحداث التنمية أما (Miller 1981) أنها علاقة طبيعية يتوصل إليها الاقتصاد تلاقيا.

1-1 الإصلاح المالي كداعم للنمو الاقتصادي : تعمل العديد من الدول إلى تبني سياسات قائمة على تطوير أداء القطاع المالي من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي و هو رأي تدعمه النظريات الاقتصادية، و يرجع السبب النظري و راء ربط التطور المالي بنمو الاقتصادي في أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف أهمها الدور الذي يلعبه من خلال خفض التكاليف المرتبطة بالمعلومات و المعاملات، و يشجع النظام المالي الحديث نشاط الاستثمار من خلال خلق فرص العمل في النشاط التجاري و تمويلها و تعبئة المدخرات و السماح بتداول المخاطر و تغطيتها و تنويعها و تسيير تبادل السلع و الخدمات و تؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد و تسريع تراكم رأس المال المادي و البشري هذا ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

انطلاقا من عمل كل من (Goldsmith (1969) et MC (1973) Kinnon الذين اهتموا بمحاربة ما أسموه مدرسة القمع المالي، حيث يرو أن القطاع المالي يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، لكنها قد تكون محدودة في سياق القمع المالي وبالتالي يجب علينا انتهاز سياسة التحرر المالي التي تؤدي إلى التنمية المالية مما يؤدي إلى تحسين تعبئة المدخرات و التمويل الفعال للاستثمار حيث قام بعد ذلك بتبسيط هذه العلاقة كل من (Kapur.1976, Collier et Gunning.1999).

بالاعتماد على منهج (Diamond et Dybvig 1983) الذين ركزوا على فكرة النمو الداخلي من خلال المقارنة بين نوعين من الأنظمة الاقتصادية بوجود وساطة مالية و دون وجودها فتوصلوا إلى أن النمو من خلال النظام الأول هو أكبر من الثاني حيث باعتماد على الوساطة المالية يمكن دفع إنتاجية الاستثمار و في نفس الوقت توجيه الموارد لتوظيفها و التخلص من شبح فشل الاستثمارات، إذن الوساطة المالية تلعب دورا محفزا للنمو.

لقد تطرق كل من (Jappelli et Pagano 1994) من خلال دراسة علاقة نشاط القرض، فإذا كان حصول الأسر على القرض يتم بطريقة ميسرة وسهلة فإن مخاطر السيولة تكون أقل و تؤدي إلى تقليص الادخار و بتالي تقليص النمو، ولهذا يجب منح القروض للمؤسسات و يجب ترشيد إقراض الأسر حتى يتسنى لنا تنشيط النمو من خلال المؤسسات الاقتصادية هذا من جهة و من جهة ثانية قد يؤدي كبح إقراض الأسر إلى تقليص نمو رأس

التحرير المالي و خاصة التي تمثلت في ارتفاع أسعار الفائدة في السوق قد تؤدي إلى زيادة الاستثمار و نوعيته من خلال زيادة المدخرات و استبعاد الاستثمارات ذات المردود المتدني حيث أسس هذا الثنائي ما يعرف بمدرسة الكبت المالي و أثره الايجابي على النمو الاقتصادي .

قام كل من (King et Levine 1993) بدراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي حيث تم تأيد الفرضية القائلة بأن التمويل يأتي أولا و كانت عينة الدراسة مكونة من (77) دولة خلال الفترة من 1960 إلى 1989 مع استخدام نموذج مركب من مجموعة من المؤشرات أهمها معدلات النمو الطويل المدى و ثلاث مؤشرات لنمو القطاع المالي و كانت النتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المؤشرات المالية و مؤشر النمو فإذا زاد حجم التمويل من الدول الأقل نموا ب(0,2) و في الدول الأكثر نموا ب(0,6) فإن متوسط دخل الفرد يزيد 1 % سنويا إذا العمق التمويلي يفسر ما يقارب 20 % من الفجوة بين اقل البلدان و أكثرها نموا.

لقد وضع (Levine1993) خمسة حجج تقوم عليها نظرية العلاقة الايجابية بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي تتمحور هذه الحجج في (يسهل النظام المالي الحماية ضد المخاطر- يعتبر مصدر مهم للموارد المالية - يسمح بتحسين ضبط المراقبة من قبل المساهمين على الشركات - تسهيل تعبئة المدخرات المحلية - إذا كان قد وصل إلى حد مناسب من التنمية يمكنه أن يسهل تبادل السلع و الخدمات).

كما بين كل من (Levine et Zevros 1998) إن التمويل من خلال المساهمات في رأس المال يمثل مصدر موارد اقل كلفة حينما ترتفع أسعار الفائدة نتيجة الإصلاح المالي و توفر البورصات قناة هامة لدخول أسواق رأس المال الدولية أما على الصعيد الاقتصاد الكلي إن التطورات في كلا من البورصات و النظام المصرفي تحسن النمو لان كل نظام يوفر وظيفة مالية مستقلة و قد اهتمت هذه الدراسة بأخذ عينة مقطعية تضم (49) دولة في الفترة 1976 إلى 1993 و ذلك بهدف تقييم العلاقة بين سيولة أسواق الأوراق المالية و القطاع البنكي و معدلات النمو حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى الابتدائي لسيولة سوق الأسهم ذو معنوية إحصائية للنمو الاقتصادي و لي تراكم رأس المال و لنمو الإنتاجية للسنوات التالية .

وقد قدم (Rajan 1996) دراسة بخصوص العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و ستنج أن الصناعات المعتمدة على التمويل الخارجي تنمو بصورة أسرع في الدول ذات الوساطة المتطورة و سوق

مقدرة هذه الدول على النمو, ومن بين (14) متغيرا اقتصاديا تم استخدامها اتضح أن مستوى تقدم النظام المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى هي أفضل المؤشرات عن احتمالات نمو الدولة اقتصاديا, وأهم ما استخلص من هذه الدراسة هي أن الزيادة في مدخرات النظام المصرفي وحجم ما يقدمه من ائتمان لمختلف الأنشطة الاقتصادية تعكس الدور المهم للنظام المصرفي في عملية النمو.

كما استخدم (Nguye1986) النقود في دراسة تطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1930-1967) كأحد عناصر الإنتاج حيث استعمل الصيغة التالية:

$$Q = L^{\alpha} K^{\beta} M^{\gamma} e^{\lambda t} e^u$$

واستنتج أن للنقود دورا هاما كعامل إنتاج و أن زيادة معدل نمو النقود يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج.

في المقابل أجرى (Alexander 1994) دراسة على عدد من الدول النامية في محاولة لمعرفة محددات عملية النمو فيها و ادخل النقود كمتغير ثالث إلى جانب العمل و رأس المال و استخدم طريقة دالة إنتاج الثلاث قطاعات (الحكومة , التصدير و باقي قطاعات الاقتصاد) حيث استنتج أن هناك علاقة إيجابية بين متغير النقود و معدل النمو داخل تلك الدول .

أما (Odide Kone1998) قام بدراسة هدفت لقياس أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي لتسعين دولة نامية خلال الفترة 1970-1990 استخدم المتغيرات العمل و رأس المال , و الائتمان المصرفي وموجودات القطاع المالي , حيث ووجد أن للائتمان المصرفي و النمو الحقيقي في حجم إنتاج القطاع المالي في الدول ذات الدخل المنخفض اثر ايجابي على النمو الاقتصادي أكبر منه في الدول ذات الدخل المرتفع .

ولو اقتصرنا في تركيزنا على السنوات الأربعين المنصرمة لوجدنا أن الاهتمام بشأن السياسة المالية قد برز اثر صدور بحوث كمية أجراها (Goldsmith 1969) اتسمت بتشديدها على أهمية المؤسسات المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو و كذلك محاولة معرفة إذا كان للقطاع التمويلي أثر على النمو الاقتصادي لذا فقد جمع بيانات ل 35 دولة للفترة من 1860 إلى 1963 و قد بين أن حجم الوساطة المالية يزداد كلما كبر حجم الاقتصاد دون التعرض لتفسير أدق للعلاقة السببية لهما هذا ما أدى إلى فتح الباب إلى العديد من الدراسات المماثلة خلال السنوات الثلاثين الماضية , فنظرا لتلك الاستنتاجات و تزايد تدهور سمعة التخطيط و التحكم الاقتصادي آنذاك فقد بين كل من (Shaw et Mckinnon1973) إن إجراءات

مستوى الائتمان في الاقتصاد وإجمالي الودائع، في حين قام (Soumaré 2009) بتحليل نفس المشكلة على الاقتصاد المالي، وأدى إلى استنتاج مفاده أن الائتمان المصرفي لديه تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

2- أثر النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر: لا يمكن لأي اقتصاد القيام بخطوات الإصلاح الاقتصادي دون المرور أولاً بإصلاح النظام المصرفي بحيث يحتل هذا النظام مركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي و النمو .

2-1 نظرة عامة على هذين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري: لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي من أجل دفع الاقتصاد الوطني نحو التطور والنمو، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاتها بدءاً بتحرير التجاري و وصولاً إلى التحرير المالي و هذا في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على النمو، وقد تم اتخاذ هذه السياسات من أجل مواجهة العديد من الاضطرابات التي شاهدها الساحة الاقتصادية بدايتاً بعجز في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة أدت إلى تفاقم أعباء خدمات الدين الخارجي بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة تغذيه وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي، على اعتبار أن البنوك تعتبر أحد الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها خلال عمليات الإصلاح أصبح من الضروري البدء بإصلاحات هذا النظام، فالملاحظ أن قدرة هذه البنوك في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية لم تحقق النتائج المرجوة منها فرغم أن النظام المصرفي يعتبر أهم المؤسسات الادخارية داخل الاقتصاد الجزائري إلا أن مستويات الادخار بقيت محدودة، كما أن ما قدمه النظام المصرفي من تمويل مباشر وغير مباشر للنمو رغم أهميته إلا أنه كان يعتمد في الأساس على الجباية البترولية و الإصدار النقدي و الديون الخارجية مما ساهم في إبراز مشاكل نقدية داخلية وخارجية أثرت على الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

لقد أدت هذه السياسات إلى وضع غير مستقر نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية وعجز القطاعات الاقتصادية (قطاعات عمومية) عن أداء وظائفها الإنتاجية، مما تسبب في الاعتماد على تمويل برامج

بورصة متطور من تلك الدول التي كانت ذات نظام مالي ضعيف.

ولكن سرعان ما جاءت دراسات أخرى لتدعم وجهة النظر المعاكسة ولاسيما البحوث التي أجراها كل من (Demetriades et Hussien 1996)، فعندما يكون مستوى الدخل متدنياً فإن التطور المالي يرفع معدل نمو الدخل إلى حين بلوغ مستوى نمو منتظم وفي المرحلة اللاحقة يتحدد التطور المالي من خلال المعدل الخارجي للنمو المنتظم للدخل إلا أن هذا التوفيق تعثر به مشكلة عدم توافقه مع المبادئ التي تفترضها مبادئ النمو الذاتي. في حين خلصت دراستي قام بها كل من الباحثين (Rioja et Valer 2004) استناداً على تصنيف الدول من حيث دخل الفرد و مدى التطور المالي إلى نتائج متضاربة بين الدول الأكثر نمواً و تلك الأقل نمواً حيث أن للقطاع المالي تأثيراً سلبياً بشكل عام في الدول ذات الدخل المنخفض على عكس الدول الغنية، كذلك فإن العلاقة في الدول ذات القطاعات التمويلية الضعيفة متفاوتة و تختلف باختلاف المؤشر المستخدم و تتراوح من السلبية إلى الإيجابية، وفي نفس السياق قام كل من (Deidda et Fattouh 2002) بمحاولة إثبات أن ليس هناك تأثير كبير للتنمية المالية في البلدان ذات الدخل المنخفض، على النمو الاقتصادي و في مقابل ذلك استنتجوا من دراستهم أن البلدان المتقدمة لديها ارتباط إيجابية بين درجة تطور الأسواق المالية والنمو.

كما تم تطبيق العديد من الدراسات على مختلف الدول أهمها دراسة حول التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في عام 1989، بخصوص دراسة حول العلاقة بين التمويل والنمو أن تطوير النظام البنكي في البلدان النامية أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي، نفس النتيجة توصل إليها تقرير صندوق النقد الدولي نشر في عام 2006 تبين أن الاقتصاديات التي شهدت أسرع نمو بين عامي 1960 و 2004 بين دول جنوب الصحراء الكبرى الغير منتجة للنفط هي تلك التي اهتمت بتطوير قطاعها المالي ومع ذلك، فإن العلاقة السببية بين هاتين الظاهرتين نمت أكثر أوائل التسعينات من خلال تبني سياسات التحرير المالي، بالإضافة إلى ذلك هناك دراسة قام بها كل من (Sendeniz et Yüncü 2006) حول 11 دولة من دول OCDE حول دور الائتمان المصرفي القطاع الحقيقي و توصل والى أن القطاع المصرفي له دور كبير في اختيار القطاعات الحقيقية داخل اقتصاديات دول العينة، أما فيما يخص دول جنوب الصحراء فقد قام (Meagon 2005) بدراسة تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في السنغال و تضح من التحليل أن النمو في السنغال يرجع أساساً إلى

الوحدة مليار الدينار "إحصائيات بنك الجزائر"

وقد أشارت دراسة حول التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن أداء بلدان المنطقة يعتبر مقبولا في مجال التنظيم والرقابة والانفتاح المالي ولكنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتقوية المناخ المؤسسي وتعزيز تطور القطاع المالي كما لاحظت الدراسة تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان ويؤدي هذا التدخل إلى انتشار الخسائر واتساع فروق الفائدة كما انه في أكثر من نصف بلدان المنطقة يتسم القطاع المصرفي بارتفاع مستوى تركيز الأصول، حيث تمثل أصول البنوك الثلاثة الكبرى أكثر من 65% من الأصول الكلية للبنوك التجارية ويصعب على البنوك الجديدة الدخول إلى السوق، واحتلت الجزائر مرتبة متوسطة ضمن مجموعة تتكون أيضا من تونس والمغرب ومصر في حين احتلت دول مجلس التعاون الخليجي بإضافة إلى الأردن ولبنان مراتب مرتفعة فيما يخص التطور المالي أما بلدان التي تميز تطورها المالي بالانخفاض هي موريتانيا والسودان واليمن وسوريا.

2-2 دراسة قياسية للعلاقة الموجودة بين التمويل البنكي والنمو الاقتصادي في الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الجزائرية إلى الاقتصاد على النمو الاقتصادي (ممثل بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام) على مستوى الاقتصاد ككل هذا من جهة و دراسة أثر هذا الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد ولكن حسب تغير وجهته باختلاف طبيعة القطاع (القطاع العام والقطاع الخاص) على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970 إلى 2010 واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وإجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد.

انطلاقا من هذا سيتم تقسيم الدراسة إلى جزئين: الجزء الأول هو دراسة العلاقة بين التمويل البنكي والاقتصاد والنمو الاقتصادي وهذا طبقا للنموذج التالي

$$Y_i = a + bx_i + e_i$$

حيث Y_i يمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بناتج الداخلي الخام.

x_i تمثل القروض الممنوحة إلى الاقتصاد.

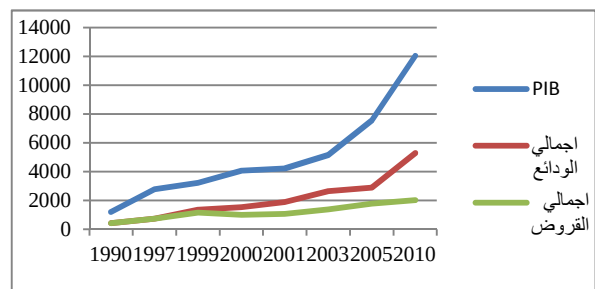
a يمثل العنصر الثابت.

أما الجزء الثاني هو دراسة العلاقة بين التمويل البنكي للاقتصاد لكل من القطاع الخاص والقطاع العام وأثر كل واحد منهما على النمو الاقتصادي وهذا من خلال الاعتماد على النموذج التالي:

$$Y_i = a + b_1x_{i1} + b_2x_{i2} + e_i$$

الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي والنتيجة الحتمية لذلك هو أن نمو الكتلة النقدية كان دائما أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري. لقد مر تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-2010) عبر العديد من المراحل حيث نمت بمعدل 14% في سنة 1999 لتبلغ 24,6% في سنة 2001، أما الناتج المحلي الإجمالي لم ينمو سوى 03,5% في 2001 ويرجع تفسير ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش وكمؤشر لحجم الوساطة المالية في الجزائر، تحديدا لتعبئة المدخرات والودائع، يمكن لنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أن تدل على الوضع المالي للاقتصاد الجزائري حيث بلغت هذه النسبة 49,1% في عام 2001 مقبل 40,6% في سنة 2000 وهذا ما يفسر بضعف الوساطة المالية ومحاولة العودة إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن النمو الاقتصادي المسجل كان وما يزال أقل من الإمكانيات المتاحة، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 3,2% في سنوات بعد الإصلاح في حين سجل مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال نفس الفترة نسبة 2,1% وذلك بفضل قطاع الفلاحة، إلا أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، والخدمات عرفت نموا ضعيفا في قيمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة مع تدهور القدرة الشرائية غير أن كل هذه المؤشرات شهدت انتعاشا باديا من سنة 2008 وهذا راجع بدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات من جهة والانفتاح الاقتصادي من جهة ثانية حيث عملة الدولة على تمويل ودعم القطاعات الإنتاجية بمختلف أنواعها هذا ما يتم توضيحه في البيان التالي.



- اما سلسلة القروض الممنوحة للقطاع العام مستقرة من الدرجة 1 كما أنها لا يوجد لديها لثابت و لا مركبة اتجاه عام
دراسة السببية بين المتغيرين :

- X_{i1} تمثل القروض الممنوحة إلى القطاع العام.
- X_{i2} تمثل القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص.
دراسة إحصائية للنموذج الأول:
- استقرارية متغيرات النموذج

- من تحليل النتائج الإحصائية يتبين لنا أن سلسلة الناتج الداخلي الخام مستقرة يوجد لدينا ثابت و مركبة اتجاه عام.

Pairwise Granger Causality Tests		
Sample: 1970 2010		
Lags: 2		
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic Prob.
PIB does not Granger Cause DCREDITS	38	3.183690.0544
DCREDITS does not Granger Cause PIB		2.104500.1380

- نفس الشيء فيما يخص وجود للناتج الداخلي الخام تأثير او سببية على القروض حيث قدر احتمال وجود السببية ب 0.0544 هذا يدل على قبول فرضية H_0 معناه الناتج الداخلي الخام ليس له سببية على القروض عند درجة معنوية 5 % , لكن يمكننا قبول هذه السببية عند درجة معنوية 10 % .

- بما ان احتمال ان يكون للقروض تأثير او ان يكون لها سببية على الناتج الداخلي الخام هو 0.1380 أي اكبر من 0.05 هذا معناه قبول فرضية H_0 و عليه نستنتج انه لا توجد سببية بين التمويل البنكي للاقتصاد و الناتج الداخلي الخام.

دراسة الارتباط :

	DCREDI	PIB
DCREDITS	1.00000	0.31250
PIB	0.31250	1.00000

- سلسلة معدل القروض الممنوحة إلى القطاع العام Crédits1 هيا مستقرة من الدرجة الصفر, يوجد لديها الثابت و كذلك مركبة الاتجاه العام.
- سلسلة معدل القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص Crédits2 هيا سلسلة مستقرة من الدرجة واحد لا يوجد لديها ثابت ولا مركبة الاتجاه العام .

من خلال دراسة حجم الارتباط بين المتغيرين (إجمالي القروض الممنوحة الى الاقتصاد و النمو الاقتصادي الممثل بلنتاج الداخلي الخام) يتضح لدينا ان حجم الارتباط بينهما يقدر ب 0.31250 و بما ان هذه القيمة اقل من 0.5 نستنتج ان هناك ارتباط موجب لكن ضعيف بين هذين المتغيرين.

دراسة إحصائية للنموذج الثاني :

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1970 2010			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause CREDITS1	39	2.16557	0.1302
CREDITS1 does not Granger Cause PIB	2.24583	0.1213	

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1970 2010			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause DCREDITS2	38	1.26967	0.29
DCREDITS2 does not Granger Cause PIB	5.43772	0.00	

دراسة السببية بين متغيرات النموذج

- دراسة السببية بين تمويل القطاع العام للاقتصاد و النمو الاقتصادي:

فرضية H_0 انطلاقا من هذا يمكننا استنتاج أن التمويل البنكي الممنوح إلى القطاع الخاص له سببية على الناتج الداخلي الخام.

- اما فيما يخص وجود للناتج الداخلي الخام تأثير او سببية على القروض المخصصة للقطاع الخاص حيث قدر احتمال وجود السببية ب 0.2943 معناه قبول فرضية H_0 .

دراسة الارتباط :

- دراسة الارتباط بين التمويل البنكي الممنوح للقطاع العام و النمو الاقتصادي

	CREDITS1	PIB
CREDITS1	1.000000	0.244004
PIB	0.244004	1.000000

استقرارية متغيرات النموذج الثاني : بنفس الطريقة المتبعة في تحليل النموذج الأول نقوم بتحليل متغيرات النموذج الثاني حيث تمكنا من الحصول على النتائج التالية :

- ان احتمال وجود تأثير او سببية بين الناتج الداخلي الخام و القروض الممنوحة من القطاع العام الى الاقتصاد قدر ب 0.1302 أي اكبر من 0.05 هذا معناه قبول فرضية H_0 انطلاقا من هذا يمكننا استنتاج إن الناتج الداخلي الخام لا يشكل سببية على التمويل البنكي المقدم من قبل القطاع العام للاقتصاد.
- نفس الشيء فيما يخص وجود لتمويل البنكي الممنوح من قبل القطاع العام تأثير او سببية على الناتج الداخلي الخام حيث قدر احتمال وجود السببية ب 0.1213 هذا يدل على قبول فرضية H_0 .
- دراسة السببية بين تمويل القطاع الخاص للاقتصاد و النمو الاقتصادي:

- ان احتمال وجود تأثير او سببية بين القروض الممنوحة الى القطاع الخاص و الناتج الداخلي الخام قدر ب 0.0091 أي اقل من 0.05 هذا معناه رفض

أما فيما يخص الدراسة الثانية التي تجمع النمو الاقتصادي و التمويل البنكي للقطاع العام و الخاص فإن النتائج المتحصل عليها متباينة و يمكن توضيحها كما يلي :

- عدم و جود سببية بين التمويل البنكي للقطاع العام و النمو الاقتصادي من قبل كلى الجانبين و هذا عند كل درجات المعنوية (1% - 5% - 10%).

- في مقابل ذلك لوحظ أن للتمويل البنكي للقطاع الخاص سببية على الناتج الداخلي الخام و العكس غير صحيح أي أنها سببية في اتجاه واحد.

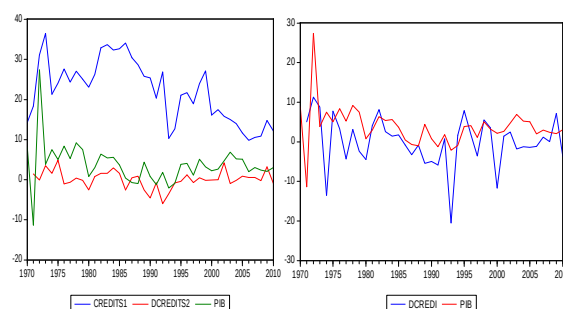
انطلاقا من هذا يمكننا ترجمة هذه النتائج الإحصائية على ارض الواقع الاقتصادي الجزائري هذا نظرا للسياسة الاقتصادية التي اعتمدت عليها الجزائر بعد الاستقلال و التي ركزت على نمط تسير مركزي مخطط أبعدة على اثره الظاهرة النقدية من دائرة القرار الاقتصادي و يمتاز هذا النوع من الاقتصاد بمنح الأولوية للقروض المصرفية كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد أو ما يعرف باقتصاد الاستدانة, و من مميزات هذا الاقتصاد عدم مرونة أسعار الفائدة مع إعطاء الأولوية للقطاع العام على غرار القطاع الخاص كما اعتمدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من الاستقلال حتى بداية التسعينات أسعار فائدة منخفضة لتشجيع النمو الاقتصادي حيث يمكن تطبيق مثل هذه السياسات في ظروف يسودها النمو غير أن ذلك لا يمكن التأكد منه في حالة الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد خلال تلك الفترة مع تدهور أسعار المحروقات و مدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي و هذا ما لحظناه في فترة الدراسة خصوصا من 1970 إلى 1994 حيث شهدت الفترة مرحلة كساد حاد و تضح عدم قدرة البنوك على تحصيل الديون الممنوحة إلى المؤسسات العمومية من ما أدى إلى تكبد الجهاز المصرفي خسائر معتبرة كان نتيجتها انخفاض السيولة و هذا ما دفع البنوك إلى التقليل من معدل منح القروض خلال المدة التي تلت تلك الفترة, لان نسبة القروض الموجهة إلى القطاع العام اكبر من النسبة

من خلال دراسة حجم الارتباط بين المتغيرين (التمويل البنكي الممنوح للقطاع العام و النمو الاقتصادي الممثل بلناتج الداخلي الخام) يتضح لدينا ان حجم الارتباط بينهما يقدر ب 0.244004 و بما ان هذه القيمة اقل من 0.5 نستنتج ان هناك ارتباط موجب لكن ضعيف بين هذين المتغيرين.

دراسة الارتباط بين التمويل البنكي الممنوح للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي

	DCREDITS 2	PIB
DCREDITS2	1.000000	0.130804
PIB	0.130804	1.000000

من خلال دراسة حجم الارتباط بين المتغيرين (التمويل البنكي الممنوح للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي الممثل بلناتج الداخلي الخام) يتضح لدينا ان حجم الارتباط بينهما يقدر ب 0.130804 و بما ان هذه القيمة اقل من 0.5 نستنتج



ان هناك ارتباط موجب لكن ضعيف بين هذين المتغيري. استقرارية متغيرات النموذج الأول استقرارية متغيرات النموذج الثاني

الدراسة الاقتصادية للنتائج المتحصل عليها : من خلال دراسة العلاقة السببية التي تجمع بين المتغيرات الاقتصادية نستنتج إحصائيا عدم وجود سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي و التمويل البنكي للاقتصاد عند درجة معنوية 5% في حين يمكننا اعتبار إن للنمو الاقتصادي سببية على التمويل البنكي للاقتصاد عند درجة معنوية 10%.

مليون دج في سنة 2001 ، وقد زاد بمعدل قدره 151.3 في المائة كما نجد أن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص يمثل نسبة 55.5 في المائة من مجموع الائتمان المحلي في 2006 إن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام يعتبر أحد المؤشرات ذات الأهمية في مجال قياس الوساطة والتطور المالي ، حيث شهود تغير ملموس في معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حيث قدر سنة 2002 ب 2668.2 مليار دج و في سنة 2008 ب 5438.1 مليار دج، و من الملاحظ أن حجم التغير في معدل الناتج الداخلي الخام للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات و التي يشكل القطاع الخاص أغلبية نشاطاته كان بسبب الزيادة في حجم التمويل البنكي ، وبعد سنوات من الإصلاح فإن القطاع المالي في الجزائر بدأ يحتل مركز مقبول في حجم تمويل استثمارات القطاع الخاص بالمقارنة مع بعض الدول العربية و يعود السبب في زيادة الاهتمام بتمويل القطاع الخاص إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع مستقبلا بغية الرفع أو التأثير في معدلات النمو الاقتصادي.

الخاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة شكل التطور والنمو في الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد و فروع القطاع العام والقطاع الخاص و مدى مساهمة هذا القطاع في إنعاش النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2010 ، وقد توصلنا إلى أن هناك تزايدا ملحوظا في حجم القروض البنكية الممنوحة إلى الاقتصاد، رغم أن تطور وتزايد الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد الوطني عبر الزمن يعتبر أمرا طبيعيا نظرا لتعاظم حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتزايد أهمية النظام المصرفي في تمويل النمو بشكل خاص، إلا أن ذلك يتوقف على عدة اتجاهات منها معدل نمو الناتج الداخلي الخام بشكل يعادل على الأقل معدل الزيادة في الائتمان المصرفي ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة السريعة

الموجهة إلى القطاع الخاص خلال اغلب فترات الدراسة و يمكن اخذ بعض الأسباب التي أدت إلى فشل و جود تأثير أو سببية بين كل من النمو الاقتصادي و التمويل البنكي للاقتصاد و تمويل القطاع العام .

- توجيه اهتمام عملية التمويل البنكي إلى قطاعات معينة مع إهمال قطاعات أخرى.

- عدم الفعالية الاقتصادية للنظام المالي.

- تمويل اغلب مشاريع القطاع العام دون ضمان و بسعر فائدة منخفض.

هذا من وجهة نظر النتائج التي تحصلنا عليها عند درجة معنوية 5% أما عند درجة معنوية 10% فإن الناتج الداخلي الخام له سببية على التمويل البنكي و يمكن تحليل هذه النتائج على انه يمكن لعوائد المحروقات أن ترفع من معدلات النمو الاقتصادي (PIB) حيث تدفع هذه النتيجة الدولة إلى اتخاذ سياسة الائتمانية و تفتح قنوات التمويل على مختلف المشاريع حيث انه من الملاحظ إن اثر الناتج الداخلي الخام كان ملموس في رفع حجم الائتمان الممنوح إلى الاقتصاد حيث ارتفع من قيمة 6.589 مليار دينار سنة 1970 إلى 246.973 مليار دينار سنة 1990 ليصل إلى 3268.1 مليار دينار سنة 2010 (لكن مع الإشارة أن درجة المعنوية 10% ليست دقيقة في تقديم الإحصائيات حيث لديها مجل اكبر للخطأ).

إن النتيجة التي توصلنا إليها في دراسة السببية بين التمويل البنكي للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي هي أن القروض المخصصة للقطاع الخاص لها سببية على الناتج الداخلي الخام و العكس غير صحيح حيث يتم رفض الفرضية المعاكسة ، اقتصاديا يمكننا الإشارة إلى هذه النتائج على اعتبار أن الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة قام بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص ، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل للمنتج وقد ارتفع حجم الائتمان المقدم له من 325847 مليون في 1991 إلى 818958

لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد، ونوعية تدفق الائتمان خلال قنوات النشاط الاقتصادي.

المراجع بلغة العربية

- ✓ الطاهر لطرش. تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2000 .
- ✓ القزويني شاك. محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية 1992 و 2003 .
- ✓ بخراز يعدل فريدة. تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجزائرية 2000 .
- ✓ سمير جميل حسين الفتلاوي. العقود التجارية الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2001 .
- ✓ شعبان إسماعيل. مقدمة في اقتصاد التنمية. دار هومة الجزائر 1997 .
- ✓ عبد الغفار حفني عبد السلام. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. الدار الجامعية 1999.
- ✓ عبد المعطي رضا محفوظ أحمد. جودة إدارة الائتمان. دار وائل للنشر الأردن 1999 .
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد. التمويل المحلي والتنمية المحلية. الدار الجامعية الإسكندرية 2001.
- ✓ عجمية محمد عبد العزيز. التنمية الاقتصادية نظرياتها و سياستها. (جامعة الاسكندرية) 1994 .
- ✓ فريد راغب النجار. إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة. مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين. مؤسسة شباب الجامعة - 2000 .
- ✓ فريدة بخراز يعدل. تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجزائرية 2003.
- ✓ قدرى عبد المجيد. مدخل إلى السياسات الاقتصادية. الكلية ديوان المطبوعات الجامعية 2006 .
- ✓ كمال عايشي. أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية. باتنة 2006.
- ✓ محمد مدحت مصطفى. النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية. مطبعة الإشعاع الفنية مصر 2003
- ✓ محمد دهان و عبد الحق بوعتروس. أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري أبحاث اقتصادية و إدارية. 2009 .
- ✓ مصطفى عبد اللطيف. دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي. جامعة ورقلة 2008 .

المذكرات

- ✓ باشي أحمد التمويل المصرفي و دوره في تمويل التنمية الاقتصادية مذكرة ماجستير جامعة الجزائر سنة 2005.
- ✓ بن طلحة صليحة الجهاز المصرفي الجزائري و تمويل المؤسسة العمومية مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 1996.
- ✓ بوددخ كريمة اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مذكرة ماجستير جامعة دالي إبراهيم الجزائر سنة 2010.
- ✓ ثابت محمد ناصر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي 2006.
- ✓ عائشة مسلم اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2004 مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2007 .
- ✓ عبد الرحيم وهيبة إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية حالة الجزائر مذكرة ماجستير 2007 .
- ✓ عبد الواحد غرادة ضوابط منح الائتمان بالبنوك التجارية حالة BADR مذكرة ماجستير جامعة بسكرة سنة 2004.

المجلات

- ✓ عيسى محمد الغزالي المعهد العربي للتخطيط الكويت مجلة جسر التنمية العدد 85 جوان 2009
- ✓ مساعد الزياتي و يوسف الحمادي مجلة الشرق الأوسط العدد 12016 .
- ✓ مولاي لخضر عبد الرزاق جامعة قاصدي مرباح بورقلة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث عدد 07 سنة 2010.

المراجع بلغة الفرنسية

- ✓ Augier Laurent et Soedarmono Wahyoe, « Intermédiation financière, croissance et effet de seuil », *Revue économique*, 2012/5 Vol. 63, p. 917-933. DOI : 10.3917/reco.635.0917.
- ✓ Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers 2004.
- ✓ Bulletin statistique de la Banque D'Algérie « BANK OF ALGERIA » 2010.
- ✓ DEMBELE Esaïe « CONTRIBUTION DU FINANCEMENT BANCAIRE A LA CROISSANCE ECONOMIQUE EN COTE D'IVOIRE » Programme de Formation en Gestion de la Politique Economique 2010

-
- ✓ Gunther Capelle-Blancard et Claire L'abonne
« PLUS DE BANQUIERS, PLUS DE CROISSANCE » Novembre 2011.
 - ✓ L'Algérie en quelques chiffres Office National
des Statistique « ONS »
 - ✓ Rafal Kierzenkowski « Le canal étroit du
crédit » Avril 2001